واقع السياسة المالية في البلدان العربية

محمد مدلول علي
جامعة بابل-كلية الادارة والاقتصاد

الخلاصة

تحظى السياسات الماليه باهميه بالغه ومتزايده من قبل البلدان الناميه والمتقدمه على السواء,وبذلك فأن البحث جاء مرتكزاً لبيان واقع السياسات الماليه في البلدان العربيه وتحديد المسارات التي تسير بها الملامح الاساسيه لها,ومن ثم تشخيص اوجه الاختلاف فيها ومسبباتها ,لإيجاد الصيغ الكفيله بما يمكن من تجاوز تلك الاختلالات وجعل السياسات الماليه عاملا مساهما في التنميه الأقتصاديه المستهدفه .

وبعد الانتهاء من أعداد البحث توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات من أبرزها:-

- شهدت السياسات الملية في البلدان العربية تراجعا ملحوظا خلال مدة البحث وظهر ذلك من خلال اتساع فجوه الموازنة العامة لغالبية البلدان العربية .
- جاءت العجوزات في الموازنة العامة نتيجة لتد هور الإيرادات العامة في البلدان العربية خلال مدة الدراسة بعد تعثر مصادر الإيرادات العامة فيها .
- لقد شهدت الدراسة ان الجهاز الضريبي في البلدان العربية ضعيف إضافة إلى انخفاض الوعي الضريبي لتلك البلدان مما يؤدي إلى انخفاض أو ضعف الإيرادات الضريبية ، لذا لابداللجوء إلى استخدام حصيلة الضرائب غير المباشرة في زيادة الإنفاق العام الاستهلاكي .
- لم تفلح سياسات التكييف الهيكلي في الحد من تد هور السياسات المالية في البلدان العربية والذي ظهر في التراجع في المؤشرات السياسة المالية ،مما ينبغي العمل على سياسات مالية تعتمد الواقع الاقتصادي المعاش في تلك البلدان .

المقدمة

احتلت السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي ، كما تعاظمت مكانة هذه السياسة في البلدان النامية مؤخراً ولا سيما مع تطبيق الكثير من هذه البلدان لبرامج الإصلاح المدعومة من المؤسسات المالية الدولية، وما يرافق ذلك من تحول لاقتصاديات السوق، حيث تكون الحاجة أشد إلحاحاً لسياسات اقتصادية عالية الحساسية لقوى السوق، لتوجيه الوحدات الاقتصادية، عن طريق تهيئة الظروف المناسبة لقوى السوق، وما إلى ذلك من أساليب الإدارة غير المباشرة للتنمية تطبيقاً لما يسمى بالتخطيط التأشيري.

مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث بالانعكاسات الخطيرة التي يتركها تدهور السياسات المالية في البلدان العربية من خلال الثأثيرات المباشر ة والغير المباشرة على مجمل المتغيرات الأقتصادية مما يخلق عقبات كبيرة امام تحقيق التقدم الأقتصادي الذي تسعى البلدان العربية تحقيقها .

هدف البحث

يتمحور هدف البحث حول تحديد واقع السياسة المالية في البلدان العربية من خلال استعراض التطورات الرئيسية في السياسات المالية في البلدان العربية بالاعتماد على مؤشراتها الاساسية .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها

"ان السياسات المالية في البلدان العربية تعاني من تدهور في مؤشراتها الاساسية مما يجعلها قاصرة عن تحقيق أهداف التنمية الأقتصادية المنشورة"

هيكلية البحث

لتحقيق هدف البحث وفي ضوء الفرضية الموضوعة فقد تم تقسيم البحث الى الفقرات الآتية :-

اولاً:- مفهوم السياسة المالية وأهميتها .

ثانياً:- محددات السياسة المالية .

ثالثاً:- الوضع الاقتصادي في البلدان العربية .

رابعاً:- تطورات السياسة المالية في البلدان العربية .

ثم ختم البحث بمجموعة من الأستنتاجات التي وجد الباحث ان هناك ضرورة لذكرها.

اولاً : -مفهوم السياسة المالية وأهميتها

يمكن تحديد مفهوم السياسة المالية بأنها تلك الجهود و المحاولات الحكومية المعتمده في تحديد المصادر المختلفة و تحديد الأهمية النسبية لكل منها، فضلاً عن تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الأنفاق العام بأشكاله المختلفة من إنفاق جاري و إنفاق استثماري وإنفاق رأسمالي وإنفاق تنموي وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي.

وتعني السياسة المالية أستخدام الميزانية من ضرائب وقروض ونفقات عامة من اجل تحقيق الأهداف الأقتصادية و على رأسها التوازن والأستقرار الداخلي للأقتصاد القومي وبتعبير آخر أستخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن فقبل أنتشار الأفكار الكنزية في معالجة البطالة و الكساد تمثلت الوظيفة الحيادية للسياسة المالية في وضع السياسات الرقابية لأوعية الميزانية بالتحكم فيها وبايراداتها ونفقاتها وتسخير تلك الايرادات العامة لكفاية النفقات فلا تشكل تلك النفقات الا جزءا يسيرامن الدخل القومي لسد الحاجيات والمتطلبات الضرورية تحقيقا لتوازن الميزانية بعيدا عن أشكالات التضخم او الأنكماش كهدف اسمى للسياسة المالية التقليدية ,وفي البلدان النامية على وجه الخصوص تم تحقيق معدلات أعلى من النمو المتوازن والتحول نحو زيادة معدلات الأدخار والأستثمار.

لقد أصبحت النظريات المالية الحديثة اكثر تدخلا في مستويات الطلب الكلي و عناصره بمضاعفة الاستثمار وا لأستهلاك او بين عناصر الأستثمار ذاتها , أضافة الى ان تطور ديناميكية السياسةالمالية في تحقيق اعلى قدر ممكن ومتوازن من العمالة الكاملة ومستويات الأنتاج الكلي أوجب على السلطات الحكومية الربط بين فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو السريع وبين تكوين المدخرات والأستثمارات بزيادة التراكم الرأسمالي ومعدلات الأدخار بالنسبة للدخل القومي وهذا يعتبر من متطلبات النمو المتوازن والسريع للأقتصاديات النامية فتحقيق التوازن والأستقرارالأقتصادي يتطلب زيادة الطاقة الأنتاجية ومضاعفة الكفاية الأنتاجية للجهاز الأنتاجي القومي بمضاعفة نسبة الأدخار القومي والتراكم الرأسمالي كهدف نهائي للسياسة المالية في البلدان النامية.[1]

(1) د.سامي خليل"اقتصاديات النقود و البنوك "،الكتاب الثاني :النضريات و السياسات النقدية و المالية ، ط 1 ، شركة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع ، الكويت ، 1982 ، ص 693

ثانياً:- محددات السياسة المالية

لقد تسنى للسياسة المالية أن تعمل كجزء أساس من السياسة الاقتصادية العامة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ، حيث إن هناك العديد من المحددات لفاعلية أدوات السياسة المالية، وسوف نحاول الوقوف على أهم هذه المحددات فيما يلي [1] :

1- محددات السياسة الانفاقيه :

تبدأ أهمية النفقات العامة بالتزايد،وترتفع نسبتها إلى الناتج القومي مع تزايد دور ا لدولة و قيامها بالتوسع في الخدمات الاساسيه_كالصحة و التعليم...فضلا عن زيادة الاستثمارات عن طريق القيام بالمشروعات الكبيرة،ولكن توسع البلدان النامية في الإنفاق العام محكوم بعدة محددات من أهمها ؛حجم الموارد المحلية،النقد الأجنبي، أما فيما يتعلق بسعي الحكومة لتخفيض الإنفاق العام فان ذلك أيضا له محددات أهمها[2]:

أ- إن هذا التوجه قد يتعارض مع السياسات التنموية في البلدان النامية لاسيما عندما يتم التركيز على تخفيض النفقات الاستثمارية.

ب- إن هذا التوجه قد يتعارض مع السياسة الاجتماعية في البلدان النامية لاسيما أن هذا المجال الاجتماعي منخفض أصلا في هذه البلدان.

ج- إن استمرار توسع الصناعات الاستهلاكية المحلية في البلدان النامية يتطلب وجود سوق واسعه لمنتجاتها،وهذا يحد من السياسة الانفاقيه الهادفة إلى ضغط الاستهلاك.

2- محددات السياسة الضريبية :

تعد السياسة الضريبية أداة فعاله في نطاق السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ،وفي البلدان النامية بالرغم من تعدد أشكال النظم الضريبية إلا إنها تشترك في بعض الخصائص العامة والتي تنطوي على محددات بالغة الاهميه تقف دون أداء السياسة الضريبية لوظيفتها المالية بالاضافه الى وظا ئفها الاخرى ،ومن هذه الخصائص[3] .

ا- تخلف وجمود النظم الضريبية :

تشير الكثير من الدراسات التي اجريت على النظم الضريبية في البلدان النامية إلى ضعف الجهاز الضريبي للاقتصاد القومي وعدم فاعلية السياسة الضريبية في تعبئة الموارد المحلية وهناك العديد من الأسباب التي تقف وراء ضعف الجهد الضريبي،وهي بحد ذاتها تمثل أيضا محددات ا لسياسة الضريبية في هذه البلدان و منها:

- تخلف ألا جهزه ألا داريه للنظم الضريبية إذ يلاحظ انخفاض الكفاءة ألا داريه للاجهزه القائمة على تطبيق تلك النظم.
- سيطرة أصحاب المصالح الخاصة على المؤسسات التشريعية ووقوفهم أمام محاولة تطوير النظم الضريبية.

---

[1] غازي حسين عناية " التضخم المالي " مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية ، 1985، ص159.

[2] د. عادل احمد حشيش " اقتصاديات المالية العامة " مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية 1983 ص178 – 180.

[3] د. رياض الشيخ " المالية العامة – دراسة الاقتصاد العام " دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1976، ص115.

- انتشار ظاهرة القطاع غير النقدي ،إذ إن اتساع نطاق العمليات العينية في هذه البلدان ولاسيما في قطاع الزراعة يؤدي إلى انخفاض درجة التنفيذ في هذه الاقتصاديات ،أي انخفاض نسبة العملة في التداول إلى الدخل القومي ومن ثم لاتمس الضرائب إلا الأشخاص ذوي الدخول المنخفضة ، اضافه إلى ذلك إن الكثير من السكان ينتجون للاستهلاك الشخصي ، ولا تمر منتجاتهم عبر السوق مما يتعذر معه تقدير دخول هؤلاء الأفراد ومن ثم يصعب فرض الضرائب عليها.
- عدم مسك قطاعات منظمه في قطاع الأعمال مما يؤدي إلى صعوبة تقدير نتائج نشاط المشروعات ،ومن ثم يؤثر في دقة وتحديد أوعية الضرائب خاصة في قطاع المشروعات غير المنظمة [1] .
- انخفاض الوعي الضريبي في البلدان النامية يسهم بشكل واضح في إضعاف الإيرادات الضريبية إذ إن الإجراءات المعقدة المتبعة في عملية جني الضرائب تسمح بوجود ظاهرة التهرب الضريبي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حصيلة الضرائب [2] .

ب- هيمنة الضرائب غير المباشرة على الهيكل الضريبي :

ينطوي الهيكل الضريبي في لبلدان النامية على هيمنة واضحة للضرائب غير المباشرة التي تفرض على الانتاج والاستهلاك والتداول و... ويعود الاعتماد على هذا النوع من الضرائب إلى ضيق فرض الضرائب المباشرة التي تفرض على الدخل وراس المال و... وغزارة حصيلة الضرائب غير المباشرة وسهولة جبايتها،فالملاحظ إن للضرائب غير المباشرة انعكاسات مباشرة على مستوى الأسعار فهي جزء من الثمن الذي يدفع لشراء السلعة أو الخدمة ،وقد يكون أثرها التضخمي مزدوجا اذا لجات الحكومه الى استخدام حصيلة الضرائب غير المباشره في زيادة الأنفاق العام الاستهلاكي من خلال توجيه جزء من الدخل العائلي الذي تقتطعه الضرائب غير المباشرة للادخار [3] .

ج-محددات الدين العام الداخلي([4]) :

يعد الدين العام أداة فعاله من أدوات السياسة المالية، وتتوقف قدرة الدولة في اللجوء إلى هذه الأداة -الدين العام- على عدة محددات تنتهي معا إلى مدى قدرة الاقتصاد القومي على تقديم القروض العامة وعلى استيعابها ،وعلى تحمل عبئها المالي والاقتصادي، وسيتم الوقوف على أهم محددات السياسة الاقراضيه في البلدان النامية على النحو الآتي:

- قدرة الاقتصاد القومي على تقديم القروض العامة.
- قدرة الاقتصاد على استيعاب القروض العامة على شكل نفقات عامه.
- قدرة الاقتصاد القومي على خدمة القروض العامة.

---

[1] د. سامي خليل"اقتصاديات النقود والبنوك"، مصدر سابق ، ص668 .

[2] المصدر السابق ، ص651 .

[3] د. عادل احمد حشيش "أساسيات المالية العامة ــ مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام" دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1996 ، ص251 .

[4] د. سامي خليل "اقتصاديات النقود والبنوك"ــ مصدر سابق ص670.

ثالثا :الوضع الاقتصادي في البلدان العربية

أ- النمو الاقتصادي العام[1] :

اتسم الأداء الاقتصادي في الدول العربية ككل بالتحسن خلال عام 2003 مقارنة بأداء العامين السابقين إذ يقدر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بحوالي 722.9 مليار دولار في عام 2003 محققا معدل نمو قدره 9.1 في المائة , مقارنة مع حوالي 662.4 مليار دولار في العام السابق ومعدل نمو قدره حوالي 1.0 في المائة ,الجدول (1) . ويرجع هذا التحسن في جزء منه إلى الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط الخام وزيادة كميات انتاجه و تصديره , وبالتالي زيادة قيمة العوائد النفطية للدول المصدرة له ,وزيادة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي . حيث تشير التقديرات إلى إن ناتج الصناعة الاستخراجية قد ارتفع بنحو 28.3 مليار دولار خلال عام 2003 أي بزيادة نسبتها 23.1 في المائة مقارنة بزيادة طفيفة لم تتعد نسبتها 0.9 في المائة في عام 2002 . كما يرجع التحسن في النمو خلال العام في جانب منه الى النتائج الايجابية لسياسات وبرامج الاصلح الاقتصادي و الهيكلي التي واظبت الدول العربية على تطبيقها , وخاصه سياسة الاستقرار الاقتصادي الكلي و الاصلاحات الهيكلية التي تستهدف توسيع القاعدة الانتاجية وتنويع مصادر الدخل و تعزيز فرص وأساليب مشاركة القطاع الخاص في مختلف مجالات التنمية.

جدول(1) الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

للمده(2000 – 2003) (مليار دولار)

السنوات	الناتج المحل الإجمالى		ناتج الصناعات الاستخراجية			ناتج القطاعات الأخرى	
	القيمة	معدل النمو السنوي%	القيمة	معدل النمو السنوي(%)	النسبه الى اجمالي الناتج(%)	القيمه	معدل النمو السنوي%
2000	676.4	13.6	189.7	59.1	28.1	486.7	2.3
2001	656.1	2.9-	164.7	13.2-	25.1	491.4	1.0
2002	662.4	1.0	166.1	0.9	25.1	496.3	1.0
2003	722.9	9.1	204.4	23.1	28.3	518.5	4.5

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2003 .

ب- النمو الاقتصادي بالاسعار الثابته[2]

يتم حساب البيانات المتعلقه بالتطورات الاقتصاديه في الدول العربيه بالدولار وفقا لاسعار صرف العملات الوطنيه حيث توفر الدول البيانات المتعلقه بهذا الغرض . حيث ان اسعار صرف العملات الوطنيه قد تعرضت في عدد من الدول لتقلبات مهمه خلال العام ، فان معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالدولار قد تختلف في هذه الدول عنها بالعملات الوطنيه .

[1] د.حميد الجميلي ــ جولة اورغواي للمفاوضات التجارية ــ مجلة آفاق عربية العدد،11-12، 1990،ص .46.خ.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، ص13

جدول (2) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته للمدة (2000-2003)

(مليار دولار)

الدول	2001	2002	2003
الاردن	4.9	4.8	3.3
الامارات	3.6	1.9	7.0
البحرين	4.6	5.2	6.8
تونس	4.9	1.9	5.3
الجزائر	2.1	4.1	6.7
جيبوتي	1.9	2.5	3.4
السعوديه	1.5	1.1	7.1
السودان	6.7	6.0	6.1
سوريه	3.8	4.2	2.6

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2003 .

وتشير تقديرات الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربيه وبالاسعار الثابته و بالعملات الوطنيه في عام 2003 الى نموه بمعدلات اعلى من مثيلاتها في العام السابقباستثناء مصر التي حافظ فيها المعدل تقريبا على مستواه في العام السابق مع ميل طفيف للانخفاض اما الاردن وسوريه اللتان انخفض فيهما ذلك المعدل عما كان عليه في عام 2002 بحوالي 1.5 نقطه مئويه و 1.6 نقطه مئويه على التوالي[1] .

ويلاحظ ان معدلات النمو الحقيقي رغم ارتفاعها بدرجه مهمه خلال عام 2003 الا انها لا تزال بوجه عام متواضعه في غالبية الدول العربيه خاصة عند الاخذ في الاعتبار معدلات النمو السكاني ومعدلات البطاله المرتفعه ، وقد حققت السعوديه اعلى معدلات للنمو بين الدول العربيه خلال العام ويقدر بحوالي 7.1 في المائه ، وتليها الامارات بحوالي 7.0 في المائه والبحرين 6.8 في المائه والجزائر 6.7 في المائه والسودان 6.1 في المائه و تتراوح معدلات النمو بين 2.2 في المائه و 5.5 في المائه في باقي الدول العربيه التي توفرت عنها البيانات في الجدول رقم 2.

ج- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي :

تشير التقديرات الى ان المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربيه ككل قد ارتفع من حوالي 2334 دولارا في عام 2002 الى حوالي 2492 دولارا في عام 2003 أي بزياده نسبتها حوالي 6.8 في المائه ، ويقدر ان حوالي 81 في المائه من اجمالي سكان الدول العربيه يقل متوسط نصيبهم من الناتج المحلي الاجمالي عن المتوسط العربي العام اذ تقع عشر دول دون ذلك المتوسط العام وهي الجزائر الاردن،المغرب،سوريه،مصر،العراق،جيبوتي،السودان،اليمن،موريتانيا،الجدول (3).

[1] د. حميد الجميلي – جولة اروغواي للمفاوضات التجارية – مصدر سابق .

جدول(3) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
البلدان العربية للمده (2002-2003)

(دولار)

الدولة	2002	2003
قطر	31866	32116
الامارات	19064	19877
الكويت	14534	16389
البحرين	12571	13929
السعوديه	8553	9460
عمان	7939	9263
لبنان	4552	4714
ليبيا	3215	3425
تونس	2366	2720
المتوسط العام	2334	2492

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2003 .

ومن جانب اخر يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عن المتوسط العربي العام في 9 دول هي قطر،الامارات،الكويت،البحرين،السعوديه،عمان،لبنان،ليبيا،تونس . ويشكل سكانها حوالي 19 في المائه من اجمالي سكان الدول العربيه ويتباين متوسط نصيب الفرد من الناتج في دول هذه المجموعه ،حيث يتراوح في كل من قطر والامارات والكويت والبحرين بين حوالي 32116 دولار في قطر وحوالي 13929 دولار في البحرين ويتراوح في باقي دول هذه المجموعه بين حوالي 9460 دولار في السعوديه وحوالي 2720 دولار في تونس[1] .

د-الاسعار :

تشير التقديرات الى استمرار معدلات التضخم عند مستويات منخفضه في غالبية الدول العربيه نتيجة تطبيق السياسات النقديه والماليه التي من شانها السيطره على الضغوط التضخميه والمحافضه على الاستقرار النسبي للاسعار وتبين معدلات التضخم في الدول العربيه ، مقارنة بنسب التغير السنوي في الرقم القياسي لاسعارالمستهلك، انخفاض الاسعار في عام 2003 مقارنة في العام السابق في كل من ليبيا بمعدل -2.1 في المائه ،وعمان بمعدل -0.3 في المائه ويقل معدل ارتفاع الاسعار في ذلك العام عن 2.8 في المائه في احدى عشره دوله هي الاردن و الامارات و والبحرين و تونس و والجزائر و جيبوتي و والسعوديه و الكويت و وقطر و لبنان و المغرب .ويتراوح معدل ارتفاع الاسعار بين 4.2 في المائه و 5.3 في المائه في ثلاث دول هي مصر و سوريه و موريتانيا. اما في السودان واليمن فقد بلغت نسبة ارتفاع الاسعار خلال العام 7.7 في المائه و 0.8 في المائه على التوالي وهي معدلات تقل عن مثيلاتها في السنوات السابقه ، انظر الجدول (4).

[1] د. علي يدي علي العلكي ، " فاعلية السياستين المالية و النقدية و انعكاساتهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية " اطروحة دكتوراه. مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد في جامعة بغداد ، 2002 ، ص 26.

جدول(4) معدل التضخم في البلدان العربية للمدة (2001 – 2003)

الدول	2001	2002	2003
الاردن	1.8	1.8	2.3
الامارات	2.7	2.9	2.8
البحرين	-1.2	- 0.5	1.6
تونس	1.9	2.8	2.7
الجزائر	4.2	1.4	2.6
جيبوتى	1.8	0.6	2.0
السعوديه	- 0.7	- 0.2	0.6
السودان	7.5	8.3	7.7
سوريه	3.0	1.0	4.8
عمان	- 1.0	- 0.7	- 0.3
قطر	1.4	0.2	2.3
الكويت	1.7	1.4	1.2
لبنان	0.0	1.8	1.3
ليبيا	- 9.2	- 9.5	- 2.1
مصر	2.2	2.7	4.2
المغرب	0.6	2.8	1.2
موريتانيا	4.7	3.8	5.3
اليمن	11.9	12.2	10.8

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2003 .

هـ – صادرات السلع والخدمات :

ارتفعت حصيلة صادرات السلع والخدمات للدول العربيه ككل بمعدل 17.8 في المائه في عـام 2003 لتبلغ حوالي 320 مليار دولار . مقارنة بحوالي 272.5 مليار دولار في العام السابق . كما ارتفعت نسـبتها الى الناتج المحلي الاجمالي للدول العربيه من 41.1 في المائه الى 44.4 في المائه للعامين المذكورين وتعزى اسباب الزياده الى ارتفاع غائدات الصادرات النفطيه ،وكان من شان تطبيق السياسات والاجراءات الهادفه الى تشجيع وتطوير الصادرات في العديد من الدول العربيه خلال السنوات السابقه ان ارتفعت حصيلة الصادرات غير النفطيه تدريجيا لتصل الى حوالي 147.4 مليار دولار في عام 2003 مقارنة مع حوالي 120.9 مليـار دولار في العام السابق [1] .

جدول(5) الصادرات النفطيه والصادرات غير النفطيه العربيه للمده(2000-2003)

(مليارد ولار)

	2000	2001	2002	2003
الصادرات النفطيه	186.4	163.1	151.6	173.5
الصادرات غير النفطيه	94.9	98.5	120.9	147.4
اجمالي صادرات السلع والخدمات	281.3	261.6	272.5	320.9
نسبة الصادرات النفطيـه الـى اجمـالي الصادرات%	66.3	62.3	55.6	54.1
معدل نمو الصادرات غير النفطيه%	13.1	3.8	22.6	21.9

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003 ، ص102.

الا انه يلاحظ تذبذب وتيرة نمو الصادرات غير النفطيه خلال تلك الفتره ومـــن بين الاسباب التـــي ادت الى ذلك ان هذه الصادرات تتضمن نسبه عاليه من المواد الاوليه الزراعيه والتي تتعرض بدورها الـــى تقلبات الاسعار العالميه والظروف المناخيه ومن ثم عدم استقرار حصيلتها[1] كما تواجه الصادرات العربيـــه منافسه شديده في الاسواق العالمية، ولا تزال غالبية منتجات التصدير العربيه بحاجه الى مزيد مـــن تطـــوير اساليب الانتاج والاداره والتسويق لتعزيز قدرتها التنافسيه ، والى استمرار الجهود لفتح المزيد من الاســـواق والمجالات للتصدير في اطار تحرير التجاره الدوليه . كذلك يحتاج تطوير حجم الصادرات الى توسيع آفـــاق التجاره العربيه البينيه.

و- واردات السلع و الخدمات[2] :

تشير التقديرات الى ان واردات السلع و الخدمات للدول العربيه ككل قد بلغت في عام 2003 حـــوالي 243.9 مليار دولار مقارنه بحوالي 223.2 مليار دولار في عام 2002 ، وبلغ معدل نموها حوالي 9.3 في المائه و 5.8 في المائه في العامين أعلاه على الترتيب . ويلاحظ انخفاض نمو الواردات في غالبيـــة الـــدول العربيه منذ منتصف التسعينات نتيجة تطبيق السياسات الاقتصاديه و الماليه والتي من شانها ترشيد الاســـتيراد وبخاصه الواردات من السلع الاستهلاكيه.

وحافضت نسبة اجمالي واردات السلع و الخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربيه ككـــل في عام 2003 على مستواها في عام 2002 والبالغ حوالي 33.7 في المائه ولكن قد تباينت هذه النسبه فـــي البلدان العربيه ويرجع سبب هذا التباين الى اعتماد اقتصادات الدول العربيه على الواردات لمقابلة احتياجات الطلب المحلي من السلع الاستثماريه و الوسيطه و الاستهلاكيه.

ر ابعاً:-تطورات السياسة المالية في البلدان العربية

يمكن تلمس واقع السياسه الماليه في البلدان العربيه لاي بلد من خلال اســـتعراض المؤشـــرات الداله عليها والمتمثله في الايرادات العامه والنفقات العامه والموازنه العامه..

أ- الايرادات العامه[3]

تشير البيانات المتاحه الى اناجمالي الايرادات العامه والمنح في الدول العربيه مجتمعه قد بلـــغ نحـــو (225.4) مليار دولار في عام 2003 وهو ما يزيد بنسبة 21.9 في المائه عن مستواه في عام 2002 والبالغ نحو (184.9) مليار دولار . لاحظ الجدول (6)

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحدلعام 2003 ،ص 109

[2] د.علي يدي علي العلكي ،" فاعلية السياستين المالية و النقدية و انعكاساتهما على المتغيـــرات الاقتصـــادية الكلية " ، مصدر سابق ، ص 15

[3] د.عبد الكريم صادق بركات"دراسة في الاقتصاد المالي "مؤسسة شباب الجامعة ,الاســـكندرية 1983,ص157

جدول (6) الايرادات الحكوميه في الدول العربيه

للمدة (2002 – 2003)

	مصادر الايرادات مليار دولار			هيكل الايرادات %		النسبه الى الناتج المحلي الاجمالي%	
	2002	2003	نسبة النمو%	2002	2003	2002	2003
اجمالي الايرادات العامه	183.37	223.66	22.0	99.2	99.2	28.7	32.0
الايرادات النفطيه	105.71	142.43	34.7	57.2	63.2	16.6	20.4
الايرادات الضريبيه	55.19	57.46	4.1	29.9	25.5	8.7	8.2
الايرادات غير الضريبيه	18.80	20.35	8.2	10.2	9.0	2.9	2.9
الدخل من الاستثمار	3.66	3.42	-6.6	2.0	1.5	0.6	0.5
المنح	1.50	1.70	13.5	0.8	0.8	0.2	0.2
اجمالي الايرادات العامه والمنح	184.86	225.35	21.9	100.0	100.0	29.0	32.2

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2003 .

ويعزى هذا الارتفاع في حجم الإيرادات العامة بصورة أساسيه إلى ارتفاع الإيرادات النفطيـــة بنحـــو (34.7) في المائة عام 2003 من جراء الارتفاع في أسعار النفط ؛ علما أن مساهمة الإيرادات النفطية فـــي أجمالي الإيرادات العامة قد بلغت نحو (63.2) في المائة خلال العـــام وهـــو مســـتوى يعـــد الأعلـــى منـــذ عام1990[1] .

[1] د. غازي حسين عناية،" التضخم المالي " ، مصدر سابق ، ص 11

أما الإيرادات الضريبية فعلى الرغم من ارتفاعها بمستوى جيد خلال عام 2003مقارنة بمعدلات نموها خلال العقد السابق ؛ فان اثرها على اجمالي الايرادات العامه يبدو ضئيلا بسبب الزياده الكبيرة في الايرادات النفطيه فقد ارتفعت حصيلة الايرادات الضريبيه بنحو (4.1) في المائه خلال عام 2003ويعزى ذلك بشكل رئيسي الى ارتفاع عوائد الضرائب على السلع و الخدمات وعلى التجاره والمبادلات الخارجيه اللتان تمثلان مجتمعتين نحو 4.5 في المائه من الايرادات الضريبيه في الوقت الذي تراجعت فيه مساهمتها في اجمالي الايرادات من نحو 29.9 في المائه في عام 2002الى نحو 25.5 في المائه في عام 2003 وبالنسبه للايرادات غير الضريبيه و الدخل من الاستثمار و المنح فقد تراجعت مساهمتها في اجمالي الايرادات بصوره اساسيه نتيجه لارتفاع مساهمة الايرادات النفطيه و بدرجه اقل للتغيرات الطفيفه في احجامه..

وبالنسبه للدول العربيه فرادى فقد ارتفعت الايرادات النفطيه في السعوديه بنسبة(47.7) في المائه خلال عام 2003 أي ما يعادلها نحو (21.6) مليار دولار تمثل نحو (59) في المائه من الزياده التي حدثت في الايرادات النفطيه خلال العام كما ارتفعت الايرادات النفطيه في كل من الامارات والجزائر و الكويت بنحو(4) مليار دولار في كل منها في المتوسط أي ما يعادل نحو(35) في المائه من حجم الزياده في الايرادات النفطيه خلال عام 2003 يعود الى هذه الدول الثلاث مجتمعه وتوزعت قيمة الزياده في الايرادات النفطيه بين عدد من الدول التي يمثل النفط و مشتقاته جزءا هاما من صادراتها مثل البحرين والسودان وعمان وليبيا واليمن والتي حققت زياده في هذه الايرادات بلغت نحو 500 مليون دولار في المتوسط و يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (7) .

جدول (7) الايرادات العامه للمدة (2000– 2003)

(مليارد ولار)

	2000	2001	2002	2003
مجموع الدول العربيه	204.820	191.652	184.859	225.354
الاردن	25.40	2.662	2.747	3.359
الامارات	20.255	18.688	15.585	20.513

البحرين	2.885	2.678	2.63	2.579
تونس	5.710	5.907	6.983	8.006
الجزائر	20.945	19.485	20.118	25.408
جيبوتي	0,171	0,162	0,174	0,217
السعوديه	68.909	60842	56.875	78.667
السودان	1.285	1.409	1.753	2.821
سوريه	4.607	5.288	15.693	7.240
عمان	5.959	6.605	7.827	8.596
قطر	5.043	5.517	7.288	6.882
الكويت	17.169	16.170	17.394	20.597
لبنان	3.150	3.087	3.867	4.414
ليبيا	11.744	9.973	6.225	6.679
مصر	21.716	19.164	17.548	14.781
المغرب	8.740	10.291	8.972	10.530
موريتانيا	0,262	0,295	0,313	0,370
اليمن	3.733	3.372	3.239	3.698

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد,اعداد مختلفه.

ب- النفقات العامه :

سجل اجمالي النفقات العامه في الدول العربيه مجتمعه في عام 2003 ارتفاعا نحو (5.9) في المائه عند مستواه في عام 2002 ليبلغ نحو (218.8) مليار دولار ويعتبر هذا الارتفاع كبيرا عند مقارنته بانخفاض بنحو (1.0) في المائه في عام 2002ومعدل ارتفاع سنوي بلغ في المتوسط خلال السنوات السبع (1.9) في المائه .وقد تم توجيه نحو ثلثي الزياده في النفقات الاجماليه الى الانفاق الجاري ونحو ثلثها الى الانفاق الاستثماري آخذا في الاعتبار التراجع في صافي الاقراض والذي يحدث للعام االثالث على التوالي . ومن جانب آخر يلاحظ ان الارتفاع في الانفاق خلال عام 2003كان ملحوظا خاصة عند مقارنته بما حدث عام 2000 وبالاضافه الى كون عام 2003 شهد معدلات نمو مرتفعه ملحوظه في اجمالي الايرادات. وتعتبر هذه الملاحظه مهمه من ناحيتين

الاولى:-هناك ارتباط موجب وقوي بين تقلبات الانفاق بشقيه الجاري و الاستثماري وتقلبات الناتج المحلي الاجمالي في غالبية الدول العربيه الامر الذي يعني ان الانفاق في غالبية الدول العربيه يتحدد بناء على توفر الموارد وان السياسه الماليه لا تستخدم بشكل نشط .

الثانية:-هناك ارتباط قوي بين ايضا بين التقلبات في الايرادات وعلى وجه الخصوص الايرادات النفطيه و النفقات العامه .

وفي هذا الصدد يلاحظ ان ارتفاعا منتظما بنحو (1.9) في المائه في المتوسط في اجمالي الانفاق قد حدث خلال السنوات السبع الماضيه متزامنا مع ارتفاع في الايرادات بنحو (2.5) في المائه في المتوسط وفي الناتج المحلي الاحمالي بنحو(4) في المائه في المتوسط خلال الفتره نفسها [1] .

جدول (8) النفقات الحكوميه في الدول العربيه للمده (2002-2003)

(مليار دولار)

	تبويب النفقات القيمه ب مليار دولار		نسبة التغير	هيكل النفقات %		النسبه الى الناتج المحلي الاجمالي%	
	2002	2003		2002	2003	2002	2003
الانفاق الجاري	159.75	167.16	5.0	77.3	76.6	25.0	24.0
الانفاق الراسمالي	45.89	51.36	11.9	22.2	23.5	7.2	7.3
صافي الاقراض	0.90	0.22-	124.2-	0.5	0.1-	0.1	0.3
الاجمالي	206.54	218.80	5.9-	100.0	100.0	32.4	31.3

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد, اعداد مختلفه.

وعلى صعيد الدول العربيه فرادى، فقد ارتفع اجمالي الانفاق العام وبنسب متفاوته في الدول العربيه ما عدا قطر ومصر ، علما بان انخفاض الانفاق العام في مصر قد حدث من جراء تراجع سعر صرف الجنيه المصري وليس من ترجع النفقات وقد تراوح الارتفاع في اجمالي النفقات في عام 2003بين نحو (10) في المائه في9 دولتتضمن الاردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسوريه والمغرب وموريتانيا واليمن و نحو (2) في المائه في 7 دول هي الامارات والبحرين والسعوديه وعمان والكويت ولبنان وليبيا كما موضح في الجدول (9) .

جدول(9) النفقات العامة في البلدان العربية للمده(2000-2003)

(مليار دولار)

الدول	2000	2001	2002	2003

[1] د رضا صاحب ابو حمد العلي ، "المالية العامة"، الدار الجمعية للطباعة والنشر والترجمة . فرع البصرة 2002 ، ص13..

مجموع الدول العربيه	202.515	208.438	206.540	218.806
الاردن	2.828	2.978	3.136	3.524
الامارات	22.891	25.993	23.585	24.180
البحرين	2.709	2.760	2.433	2.638
تونس	6.084	6.511	7.348	8.828
الجزائر	15.651	17.272	19.987	22.011
جيبوتي	0 ,181	0,170	0,195	,0228
السعوديه	62.836	68.037	62.350	66.667
السودان	1.355	1.614	2.326	2.720
سوريه	5.765	6.464	6.973	8.535
عمان	6.908	7.439	7.645	8.294
قطر	4.862	5.393	5.532	5.221
الكويت	13.136	10382	15.471	16.320
لبنان	7.250	6.083	6.855	7.159
ليبيا	10.816	9.497	6.061	6.370
مصر	25.518	24.194	22.478	19.127
المغرب	10.516	10.242	10.527	12.351
موريتانيا	0,238	0,283	,0299	0,345
اليمن	2.971	3.126	3.339	4.288

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة .

ج- الموازنه العامه :

تحسن الوضع الكلي للميزانيات الحكوميه المجتمعه للدول العربيه بشكل ملحوظ خلال عام 2003 حيث تشير التقديرات الاوليه الى تسجيل فائض كلي بنحو 6.6مليار دولار هو الاعلى منذ بداية الثمانينات وثاني فائض بجانب الفائض الذي تم تحقيقه في عام 2000، ويعزى ذلك بشكل رئيسي الى استمرار ارتفاع اسعار النفط خلال معظم فترات العام ، وقد ادى الارتفاع الملحوظ في الايرادات خلال عام 2003الى تحقيق فائض جاري في الميزانيه في الدول العربيه مجتمعه و يعد الاعلى منذ بداية الثمانينات وقد بلغ الفائض الجاري نحو 57.7مليار دولار مرتفعا عن ضعف الفائض الذي تم تحقيقه في عام 2002 وذلك على الرغم من ارتفاع الانفاق الجاري بشكل كبير خلال العام ويلاحظ ان جميع الدول العربيه باستثناء لبنان و مصر قد حققت فوائض جاريه في موازناتها وان كانت مستويات الفوائض متفاوته فيما بين الدول في المجموعه النفطيه وفيما بين الدول في المجموعه غير النفطيه[1] .

جدول (10) الميزانيات الحكوميه العربيه مجتمعه

العجز او الفائض للمده (2000-2003)

السنه	العجز او الفائض الجاري (مليار دولار)	العجز او الفائض الكلي (مليار دولار)	العجز او الفائض الجاري الى الناتج الاجمالي %	العجز او الفائض الكلي الى الناتج الاجمالي %
2000	44.74	2.30	6.9	0.35
2001	29.33	16.79-	4.7	2.7-
2002	25.11	21.68-	3.9	3.4
2003	57.69	6.55	8.2	0.94

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد,اعداد مختلفه

وبالنسبه للدول النفطيه ، تراوحت الفوائض الجاريه بين نحو 26.9 مليار دولار في السعوديه أي مايعادل نحو 2.6 في المائه من ناتجها المحلي الاجمالي ونحو 406.4 مليون دولار في البحرين أي ما يعادل نحو 4.2 من ناتجها المحلي الاجمالي و بالنسبه للدول غير النفطيه فقد تراوح وضع الحساب الجاري في الميزانيات الحكوميه بين عجز جاري بلغ نحو 2.1 مليار دولار في لبنان أي ما يعادل 11.8 في المائه من ناتجه الاجمالي وفائض جاري بنحو 3.0 مليار دولار في سوريه أي ما يعادل 14.0 في المائه من ناتجها الاجمالي ، وتجدر الاشاره الى ان لبنان قد حققت تحسنا في مستوى عجزه الذي كان يعادل نحو 2.4 مليار دولار في عام 2002 وان العجز في مصر يعود جزئيا الى ارتفاع الانفاق الجاري بمستوى فاق الارتفاع في اجمالي الايرادات خلال عام 2003 كما يلاحظ ايضا ان الفوائض الجاريه قد ارتفعت في معظم الدول العربيه عند متوسطاتها خلال الاعوام الماضيه وقد كان الارتفاع ملحوظا في غالبية الدول التي تعتمد بصوره رئيسيه على الصادرات النفطيه وعلى وجه الخصوص السودان الذي حقق فائضا جاريا هو الاعلى منذ مطلع الثمانينات وذلك من جراء تزايد كميات النفط المصدره عند مستوياتها الابتدائيه وبقاء اسعار النفط مرتفعه طوال العام [2] .

جدول (11) العجز او الفائض في الميزانيات الحكوميه

---

[1] د رضا صاحب ابو حمد العلي ، "المالية العامة"، مصدر سابق ، ص 29.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، ص20-22

للمده (2000-2003)

(مليار دولار)

الدول	2000	2001	2002	2003
مجمـــوع الـــدول العربيه	2.303	-16.784	- 21.676	6.550
الاردن	- 287	- 316	- 389	- 166
الامارات	-2.636	- 7.305	- 8.005	- 3.666
البحرين	175	-82	- 170	- 59
تونس	-374	- 544	- 365	- 822
الجزائر	5.294	2.213	131	3.397
جيبوتي	-10	- 8	- 21	- 14
السعوديه	6.073	-7.195	- 5.475	12.000
السودان	- 70	- 205	- 573	101
سوريه	- 1.158	- 1.176	- 1.279	- 1.295
عمان	-953	- 833	183	303
قطر	181	124	1.756	1.660
الكويت	4.033	5.788	1.923	4.277
لبنان	-4.101	- 2.999	- 2.988	- 2.745
ليبيا	928	476	164	310
مصر	- 3.802	- 5.029	- 4.930	- 4.346
المغرب	- 1.776	49	- 1.554	- 1.820
موريتانيا	24	12	15	25
اليمن	762	246	- 99,6	- 590

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,اعداد مختلفه.

وفيما يتعلق بالوضع الكلي للميزانيات المجتمعه للدول العربيه فان التقديرات المتاحه تشير الى تحولـــه من عجز بنحو 21.7 مليار دولار في عام 2002 الى فائض يقدر بنحو 6.6 مليار دولار في عـــام 2003 و يعادل نحو 0.9 في المائه من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربيه. [1]

وعلى صعيد الدول فرادى، فقد تحسن الوضع الكلي في ثلاث عشره دوله وتراجع في خمـــس دول . ومن بين الدول التي حدث فيها تحسن وهي غالبية الدول التي يمثل النفط جزءا مهما من صادراتها فقد سجلت كل من السعوديه والكويت والجزائر على التوالي فوائض مرتفعه نسبيا مقارنة مع الـــدول الاخـــرى كمـــا ام التحسن كان كبيرا في السعوديه حيث تحول الوضع المالي من عجز مقداره 5.5 مليار دولار في عام 2002 الى فائض بنحو 12.0 مليار دولار في عام 2003 وفي الامارات حيث انخفض العجز الكلي من نحـــو 8.0 مليار دولار في عام 2002 الى نحو 3.7 مليار دولار في عام 2003.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحدلعام 2003ص115

وفي الدول التي تراجع فيها الوضع المالي الكلي وهي تونس وسوريه وقطر والمغرب واليمن فقد كان التراجع ملحوظا في اليمن من عجز بنحو 99.6 مليون دولار في عام 2002 الى عجز بنحو 590.0 مليون دولار عام 2003 [1] .

المصادر

1 :- الكتب :

- الشيخ رياض "المالية العامة ـدراسة الأقتصاد العام",دار النهضة العربية, القاهرة,1976
- العلي رضا صاحب ابو حمد,"المالية العامة "الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ,فرع البصرة,2002
- بركات عبد الكريم صادق,"دراسة في الأقتصاد المالي",مؤسسة شباب الجامعة الأسكندرية ,1983
- حشيش عادل احمد"اقتصاديات المالية العامة",مؤسسة الثقافة الجامعية الأسكندرية,1983
- حشيش عادل احمد,"أساسيات المالية الغامةـ مدخل لدراسة اصول الفن المالي للأقتصاد العام":(الأسكندرية :دار المعرفة الجامعية ,1996)
- خليل سامي ,"أقتصاديات النقود والبنوك"ـــ الكتاب الثاني:النظريات والسياسات النقدية والمالية,ط1,شركة كاطمة للنشر والترجمة والتوزيع ـ الكويت , 1982
- عناية غازي حسين,"التضخم المالي ",مؤسسة الشباب الجامعية الاسكندرية ,1985

2 :- المجـــلات :

*الجميلي حميد ـجولة أورغواي للمفاوضات التجارية ـمجلة آفاق عربية العدد11ـ12/1990

3 :- التقارير :

* التقرير الأقتصادي العربي الموحد لعام 2000
* التقرير الأقتصادي العربي الموحد لعام 2001
* التقرير الأقتصادي العربي الموحد لعام 2002
* التقرير الأقتصادي العربي الموحد لعام 2003

4 ـ الرسائل الجامعية :

* العلكي علي يدي علي ,"فاعلية السياستين المالية و النقدية وانعكاساتهما على المتغيرات الأقتصادية الكلية",اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد،2002

[1] د. سامي خليل ،" اقتصاديات النقود و البنوك " ، مصدر سابق ، ص226